

* أولاً - تعريف الوصية *

1. لغة: تطلق على عدة معان، هي:
الاستعطاف: يقال: (أوصيت فلانا بولده) أي استعطفته عليه.
الأمر: يقال: (أوصيت فلانا بالصلاة) أمرته بها.
الوصل: يقال: (وصيت الشيء بالشيء) إذا وصلته به.
والمعنى الأخير هو المقصود هنا؛ لأن الموصي وصل ما كان في حياته بما بعد وفاته.
2. اصطلاحاً: هي (عقد يوجب حقاً في ثلث مال عاقده يلزم بموته). أو هي: (تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع).

* ثانياً - حكم الوصية ودليل حكمها *

- الوصية مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع.
- أما الكتاب: فقوله تعالى في توزيع الميراث والترك: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 180]
- وقوله جل جلاله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَيْنِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: 106]
- وأما السنة: فأحاديث كثيرة، منها: حديث سعد بن أبي وقاص - رضي

الله عنه - قال: "جاءني رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي، فقلت: يا رسول الله، إني قد بلغ بي من الوجع ما ترى، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي، أفأتصدق بثلاثي مالي؟ قال: لا، قلت: فالتشرط يا رسول الله؟ فقال: لا، قلت: فالثلث؟ قال: فالثلث، والثلث كثير - أو كبير - إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عائلة يتكففون الناس". رواه البخاري ومسلم.

وأما الإجماع: فقد أجمع العلماء على جواز الوصية .

* ثالثاً - الحكمة من تشريع الوصية *

- في تشريع الوصية تقنين للثروة، فلا تبقى بين أفراد محصورين، بل يستفيد من مال الميت أكبر عدد من الأفراد، وفي هذا خدمة لكلية حفظ المال.
- تحصيل ذكر الخير في الدنيا، ونوال الثواب والدرجات العالية في الآخرة.
- التمكين من العمل الصالح.
- مكافأة من أسدى للمرء معروفاً.
- صلة الرحم والأقارب غير الوارثين.
- سد حاجة المحتاجين، وتخفيف الكرب عن الضعفاء والبؤساء والمساكين.

* رابعاً - أركان الوصية *

1. للوصية أربعة أركان، هي:
1. الموصي: وهو من صدرت منه الوصية.
2. الموصى له: وهو من تبرع له الموصي بجزء من ماله بعد وفاته.
3. الموصى به: وهو ما أوصى به الموصي من مال أو منفعة.
4. الصيغة: وهي الإيجاب والقبول.

* خامساً - شروط الوصية *

1. الموصي: يشترط فيه: أن يكون أهلاً للتبرع (العقل، والتمييز، الحرية، الرضا والاختيار).
 2. الموصى له: ويشترط فيه:
- أن يكون الموصى له أهلاً للتملك (العلم بحياته، فإذا لم يعلم الموصي حال الوصية أن الموصى له ميت فيصرف الشيء الموصى به للميت في وفاء دينه إن كان عليه دين وإلا فوارثه، وإلا بطلت).
 - أن يكون الموصى له معلوماً غير مجهول: أي معيناً بشخصه، كزيد، أو بنوعه، كالمساكين.
 - ألا يكون الموصى له وارثاً للموصي عند موت الموصي، إذا كان هناك وارث آخر. فإن أجاز بقية الورثة فالوصية صحيحة.
 - ألا يكون الموصى له جهة معصية إذا كان الموصي مسلماً، فإذا كان الموصى له جهة معصية بطلت، كالوصية لأبنية القمار والمراقص.
3. الموصى به: للموصى به شروط صحة وشرطاً نفاذ:
- أ. أما شروط الصحة فهي ما يأتي:
- أن يكون مالا متقوماً في عرف الشرع: فلا تصح الوصية بما لا يجوز شرعاً الانتفاع به، كالكلب غير المعلم لصيد أو حراسة.
 - أن يكون الموصى به المعين ملكاً للموصي حين الوصية، فلا تصح الوصية بمال الغير.
 - ألا يكون الموصى به معصية أو محرماً شرعاً، كالخمر والخزير.
- ب. ويشترط لنفاذ الوصية في الموصى به شرطان:
- ألا يكون مستغرقاً بالدين؛ لأن الديون مقدمة في وجوب الوفاء لها على الوصية.
 - ألا يكون الموصى به زائداً على ثلث التركة، إذا كان للموصي وارث. وتكون الزيادة عن الثلث موقوفة على إجازة الورثة.
4. الصيغة: الإيجاب يحصل بكل ما يدل على التملك بعد الموت. لفظاً كان أو كتابة أو إشارة. ولكن القبول لا يحصل إلا بالقول أو ما يقوم مقامه من التصرفات الدالة على الرضا عند الوصية لمعين، ولا يكتفى بعدم الرد.

